

Aalmaneh Madaneh 2

كتب المحامي نديم البستاني: إن «الدولة المدنية» تعبير غير علمي؛ المصطلح الأدقّ هو «الدولة العلمانية». يقول الدكتور أحمد برقاي أنه «لا يوجد في علم السياسة وفي الفلسفة السياسية مُصطلح «الدولة المدنية»، فإن هذا المفهوم يُشرح بالصفات نفسها التي يُشرح فيها مُصطلح الدولة العلمانية».

فهو مصطلح سياسي مستحدث لم يكن موجوداً في علم السياسة قبل ثورات الربيع العربي. أول من طرح "الدولة المدنية" الإخوان المسلمون وتم التوافق على أنها "الدولة ذات المرجعية المدنية بعيداً عن المرجعية الدينية والعسكرية"، يعني دولة لا تحكم من قبل رجال الدين والعسكريين؛ فهم يرفضون الدولة العلمانية لأنها تصرّ على فصل الدين عن الدولة، لأنهم يريدون أن يقولوا إن الدولة المدنية لا تُلغي العلاقة بين الدين والدولة، لأن المجتمع المدني حرّ بإمكانه أن يقرر طريقة الحكم، كي يجدوا طريقاً عبرها إلى الدولة التي تُحكم؛ وبهذا، يمكن أن تكون فكرة «حاكمية الله» فكرة من أفكار الدولة المدنية. والحقيقة هي أنّ المصطلح غير دقيق، فيه مدخل أيديولوجي من أجل التغطية على الدولة الدينية.

أما بالانتقال إلى لبنان، والمطالبة بـ«الدولة المدنية» واعتبارها الحل من قبل التغييريين لما تعانيه الدولة اللبنانية من أزمات سياسية، فنبدأ بدايةً من المصطلح الذي هو مصطلح غامض وفيه لبس، كي لا نقول غير موجود.

ومن ثم نشير إلى أن دستور لبنان هو دستور "مدني" (أقولها باستخدام المصطلح المطروح) لا ينصّ على عقائد وأسس دينية أي بالأساس لبنان «دولة مدنية» (الكلمة العلمية هي "علماني / علمانية"). وحيث إن العلمانية ترتبط بالدولة، وهدف السلطة هو السيادة الشعبية، فالعلمانية هي تقنية تنظيم العلاقة بين الدين والدولة (هكذا وُجد المفهوم في الغرب حيث أنّ الديانة المسيحية لا تربط بين الدين والدولة)، في حين أن الطائفية السياسية ترتبط بالنظام، أي توزيع السلطة بين القوى الموجودة في المجتمع. إذاً فالطائفية السياسية ترتبط بالنظام السياسي، أما العلمانية فترتبط بالدولة (منه بأسس وبطريقة التشريع).

والعلمانية ليست فلسفة بديلة عن التعاليم الدينية وليست تنظيماً بديلاً عن الطقوس والشعائر الدينية، إنما هي ترجمة تقنية على صعيد الدولة للتحوّل المتمثل في إعادة صياغة السلطة السياسية وبنية الدولة، بمعزلٍ عن المعطى الديني ووفق مقتضيات إرادة الجماعة البشرية والضرورات العقلانية والزمنية والمكانية. فالعلمانية تعني الحرية والخيارات في الشأن الديني، أي أنّ الدولة لا تعتنق أي فلسفة.*

والمبدأ العام للدولة اللبنانية هو كونها دولة علمانية. وللتوضيح أكثر، لبنان دولة علمانية ذات مظاهر دينية. فهناك مجتمع يقوم على مظاهر دينية، ويظهر ذلك في الأحوال الشخصية. الدولة اللبنانية هي دولة مؤمنة وليست دولة دينية تيوقراطية، أي الدستور يؤمن بفكرة وجود الله ولا ينطبق عليه دين معين، فلا تشكل فروض الإجلال لله تعالى أيّ مسّ في حياد الدولة دينياً. فمثلاً يبدأ دستور الكومنولث الأسترالي: «حيث إن شعوب نيو ساوث ويلز، فيكتوريا، جنوب أستراليا، كوينزلاند، وتسمانيا، اعتماداً بتواضع على نعمة الله سبحانه تعالى، وافقوا على الاتحاد في كومنولث واحد لا يتجزأ، تحت عهد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا...»، وهذا لا يلغي أيضاً من علمانية الدولة الأسترالية.

إذاً، فدستور لبنان لا يُحدّد للدولة ديناً رسمياً كما لا يجعل من أي شريعة دينية مصدر التشريع. والقوانين اللبنانية لا تستند إلى عقيدة إيمانية معينة، والقضاء يصدر أحكامه باسم الشعب اللبناني وليس باسم أي سلطة دينية. فإن أنظمة الأحوال الشخصية الدينية التعددية هي الاستثناء بحيث ليس من شأنها أن تقوّض المنظومة الحقوقية للدولة التي تبقى بكل هيكليةها منظومة مدنية. إذاً فلبنان تتعايش فيه الدولة العلمانية مع المجتمع غير العلماني، فالجمهورية اللبنانية ديمقراطية مدنية لجهة فلسفتها الدستورية.

وحيث إن الفرد في لبنان ينتمي إلى طائفة والطائفة تبني النظام، فإذا ألغينا الطائفية فلن يُلغى الانتماء الطائفي بل ستلغى قاعدة المشاركة السياسية في بناء النظام، ويحلّ محلها تفرّد الطرف الأقوى، ما سيسمح له بممارسة الإقصاء تجاه الآخرين على أساس انتمائهم الطائفي تحت ذريعة عدم جواز حفظ الضمانات لأحد عملاً بإلغاء الطائفية. فإن انتماء المواطن في لبنان يتم عبر الطائفة _ النظام فالطائفة بالفرد، ولا يمكننا التحدث بتنظيم مجال الدولة بمعزل عن المجتمع.

إن الدولة هي سلطة تنظيمية وليست مرجعية معتقدية: بمعنى آخر، الدولة تنظّم الروابط المادية بين المواطنين وليس لها أي علاقة بالمعطيات الفكرية والروحية للمواطنين. والطائفة في النظام السياسي اللبناني معناها سياسي وليس دينياً، فالطائفة معناها ديني فقط في الأحوال الشخصية، وهي كما أشرنا انتماء ثقافي.**

وعليه، فإذا اقتنعنا بأن موضوع العلمانية غير موضوع الطائفية، نجيب بأن للدولة اللبنانية علمانية خاصة بها؛ فلا يمكن مقارنة حالة علمانية لبنان بعلمانية فرنسا: لبنان حالة خاصة، فلا تتطور أي منظومة إلا ضمن سياقها الذاتي في التعبير.

إلا أنه وبالرغم من أن لبنان دولة علمانية، فإن الحلّ لأزماته ومشاكله ليس في هذا المطلب وتحقيقه كما يطالب به الكثير من التعبيريين باعتباره هو الحل الوحيد لكل إشكاليات النظام السياسي اللبناني وأزمات لبنان السياسية، ولا يقتصر على هذا البعد فقط. فالطائفية المجتمعية والسياسية التي يشير إليها التغييريون على أنها آفة مجتمعنا، في حين أن المجتمع اللبناني هو مجتمع مركب تعدديته هي في طائفية المجتمعية التي هي جزء من هويته، هي حالة قائمة؛ وبالتالي، لإنهاء وإلغاء تلك الحالة، نحتاج إما إلى تغيير الشعب الذي يتألف منه لبنان أو إلى مسار طويل من التطور لكي يتغير هذا الأمر، ويبقى هناك احتمال كبير في ألا يتحوّل.

وأكبر دليل على ذلك هو أنّ بالرغم من أن مؤسس تركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك كان قد فرض بقوة الجيش حامي الدستور علمنة الدولة والأحوال الشخصية في تركية، على الرغم من الأرضية الإسلامية للمجتمع، إلا أن النتيجة كانت بتحويل آيا صوفيا إلى مسجد من خلال خرق لـ«وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك» لعام ٢٠١٩ التي وقّع عليها أعلى مرجعتين دينيتين وهما قداسة الحبر الأعظم فرنسيس وسماحة شيخ الأزهر أحمد الطيّب، والتي تُعتبر أهم وثيقة مشتركة بين المسيحية والإسلام، وقد جاء فيها: «أنّ حماية دور العبادة، من معابد وكنائس ومساجد، واجب تكفّله كلّ الأديان والقيم الإنسانية والمواثيق والأعراف الدولية، وكلّ محاولة للتعرّض لدور العبادة، واستهدافها بالاعتداء أو التفجير أو التهديم، هي خروج صريح عن تعاليم الأديان، وانتهاك واضح للقوانين الدولية». كما ونلفت النظر هنا إلى أن المجتمع التركي هو مجتمع متجانس دينياً، بعكس المجتمع اللبناني.

إذاً فالعلمنة لا تُقدّم الحل لمسألة الهويات والصراع بينها، فمحور الخلاف هو على الهوية الطائفية** لا على القناعات الدينية في لبنان، ولا تقدم حلاً لأزمات لبنان السياسية الكبرى وارتباطاته الخارجية، وانقساماته الى محاور. فإن الحل يكون في كيفية إدارة هذه التعددية التي هي في لبنان الطائفية المجتمعية،** لأن إدارتها في لبنان قد ثبت فشلها. ولا يكون الحل في إلغائها لأن الإلغاء ستكون نتيجته إذا القضاء على مشاركة كل اللبنانيين في تقرير مصير الوطن وإقصاء الأقليات الطائفية عن تحمل المسؤوليات الوطنية، وتحويلها إلى مواطنين كاملي الحقوق نظرياً، إنما إلى مواطنين لا حقوق لهم بل واجبات فقط عملياً، في ظل وجود ثقافة إيديولوجية إقصائية لا تتقبل الآخر المختلف (وهذا أمر صعب المفر منه)، خاصة أن هناك غياباً لثقافة معاملة الآخر كأقلية ولثقافة الديمقراطية ولحقوق الإنسان، فضلاً عن غياب الدولة في ممارسة مهامها الأساسية.

* ملاحظة من د. أشقر، ناشر هذا المقال على هذا الموقع: هناك دول غربية علمانية تعلن أن دينها هو المسيحية، رغم تطبيقها العلمنة. على أنّ هذا الإعلان هو صراحةً منافٍ لجوهر الديانة المسيحية، وهو ناتج عن غسيل دماغ سابق من قبل الكنيسة. الكاتب يعطي مثلاً على ذكر "الله" في استراليا في المقطع التالي، إنما دون إعلان "مسيحية" الدولة.

**** ملاحظة من د. أشقر: لذلك أوضحنا، في كتابنا "لأيمتن"، المفهوم العلمي لكلمة "طائفة"، على أن استخدامها للدلالة على المجموعتين المسيحية والمسلمة يجب أن يُستبدل بكلمة "شعب"، بكل بساطة، والتفاصيل خارج نطاق هذه الملاحظة.**